

التكليف العاشر

تطبيق النقد العلمى الشامل على رسالة الماجستير أو
ورقة البحثية خاصة بأحد الزملاء الباحثين المسجلين فى نفس المقرر
و وضع مقترحات للتحسين

Archaeological Site Management Planning: Focused on a Study of
Management Guidelines for Hwangryong Temple Historic Site

Jong Hyun Lim

2005 . The University of Pennsylvania

دراسات نقدية 3

د: هبة محمد

10th assignment

Prepared by: Remah Khalil joban
PHD- 241000569

[https://uu.diva-portal.org/smash/get/
diva2%3A1956982/FULLTEXT01.pdf?utm](https://uu.diva-portal.org/smash/get/diva2%3A1956982/FULLTEXT01.pdf?utm)



العنوان

من خلال تحليل عنوان الدراسة، نلاحظ أنه يتضمن مجموعة من المتغيرات البحثية الضمنية؛ حيث يتمثل **المتغير المستقل** في تخطيط إدارة المواقع الأثرية، بينما يتمثل **المتغير التابع** في إرشادات إدارة الموقع الأثري. كما يظهر **المتغير المكاني** بوضوح من خلال تحديد موقع معبد هوانغريونغ التاريخي كمجال تطبيقي للدراسة. ومن حيث شمولية العنوان، نرى أنه نجح في تحديد البعد المكاني، وهو ما يُعد نقطة قوة تضبط نطاق البحث وتحدّ من تعميم نتائجه. إلا أن العنوان لم يتضمن إشارة صريحة إلى **البعد الزمني**، سواء من حيث الفترة التاريخية للموقع أو الإطار الزمني للدراسة. كما نلاحظ أن العنوان ركّز على البعد الإداري والتنظيمي لإدارة الموقع الأثري، دون إبراز واضح للأبعاد الثقافية والاجتماعية المرتبطة بقيمته الرمزية ودور المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة. كذلك، لم يُظهر العنوان مدى ارتباط الدراسة بالأبعاد الاقتصادية أو السياحية أو بعناصر التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، نخلص إلى أن عنوان الدراسة يتسم بالوضوح والتحديد المكاني، إلا أنه يفتقر إلى الشمولية في التعبير عن الأبعاد الزمانية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، بما قد يحد من عكس العمق الحقيقي لموضوع البحث منذ الوهلة الأولى.

المشكلة البحثية

بصيغة ضمنية ضمن العرض التمهيدي لخلفية الدراسة، حيث أشار الباحث إلى وجود قصور في تخطيط إدارة المواقع الأثرية، وما يترتب عليه من تحديات في حماية هذه المواقع وضمان استدامتها. وتعد هذه الإشكالية ملائمة لمجال إدارة التراث، كما تنسجم مبدئيًا مع عنوان الدراسة وتوجهها التطبيقي. إلا أننا نلاحظ أن المشكلة البحثية لم تُصغ في عبارة إشكالية واضحة ومباشرة، ولم تعرض تحت عنوان فرعي مستقل، الأمر الذي يتطلب من القارئ استنتاجها من السياق العام للنص. كما جاءت صياغتها وصفية أكثر من كونها تحليلية، إذ لم تُحدّد أبعاد المشكلة بدقة، ولم تُبيّن طبيعة القصور الإداري بشكل واضح، سواء كان تشريعيًا، أو مؤسسيًا، أو تخطيطيًا. كذلك، لم تُدعم المشكلة بإشارات كافية إلى دراسات سابقة أو نماذج دولية حديثة في إدارة المواقع التراثية، وهو ما حدّ من إبراز الفجوة البحثية بشكل صريح.

ومن باب التحسين والتطوير العلمي، نرى أنه كان من الممكن تعزيز صياغة المشكلة البحثية من خلال عرضها في جملة إشكالية مستقلة، وربطها بشكل أوضح بالأطر النظرية المعاصرة ونماذج إدارة المواقع الأثرية المعتمدة دوليًا، مع الإشارة إلى تجارب مقارنة تبرز الفجوة بين الواقع التطبيقي والإطار النظري. ومن شأن هذا التحديد أن يساهم في زيادة وضوح المشكلة، وتعزيز القيمة العلمية للدراسة، وتسهيل الربط المنهجي بينها وبين الأهداف والمنهجية والنتائج.

الأهمية و الأهداف البحثية

نلاحظ أن الأهداف البحثية وردت بوضوح تحت عنوان مستقل (Research Aim and Questions) في الصفحة (16) من الرسالة، حيث صيغ الهدف العام للدراسة بصورة مباشرة، وتبعته الأسئلة البحثية في شكل نقاط مرقمة امتدت إلى الصفحة (17)، وهو ما يعكس وضوحاً في التوجه العام للدراسة واتساقاً مع عنوانها ومحورها الرئيس. كما تعكس الأهداف اهتماماً بتحليل الأبعاد القانونية والمؤسسية والتطبيقية لإدارة مواقع التراث، بما يتلاءم مع طبيعة البحث. في المقابل، نلاحظ أن الأهمية البحثية لم تُعرض تحت عنوان مستقل، وإنما وردت بصورة ضمنية ضمن الفقرات التفسيرية اللاحقة، ولا سيما في الصفحتين (18-19)، حيث أوضح الباحث القيمة العلمية والتطبيقية للدراسة دون تمييز صريح بين الأهمية العلمية، والتطبيقية، والمجتمعية. ومن منظور نقدي، نرى أن الأهداف، على الرغم من ملاءمتها واتساعها، كان من الممكن صياغة بعضها بشكل أكثر إجرائية لتحديد آليات التنفيذ وأدوات القياس، بما يسمح بتتبع تحقق الهدف ضمن المنهجية والنتائج. وربطها بصورة أوضح بالمشكلة البحثية والمنهج المستخدم.

ومن باب التحسين والتطوير العلمي، نرى أنه كان من الممكن تعزيز هذا الجانب من خلال تخصيص قسم مستقل يوضح الأهمية البحثية بأبعادها المختلفة، إلى جانب إعادة ضبط صياغة بعض الأهداف بما يعزز الاتساق الداخلي ويبرز القيمة المضافة للدراسة بصورة أوضح.

الأسئلة البحثية

نلاحظ أن الأسئلة البحثية وردت ضمن الفصل الأول تحت عنوان (Research Aim and Questions) في الصفحتين (16-17)، وعُرضت في صيغة نقاط مرقّمة، وهو ما يُعد نقطة قوة من حيث الوضوح والتنظيم الشكلي. كما تعكس الأسئلة ارتباطًا مباشرًا بموضوع الدراسة، إذ تركز على أبعاد قانونية ومؤسسية وتطبيقية تتعلق بإدارة مواقع التراث، وتنسجم في مجملها مع عنوان البحث وهدفه العام. إلا أننا نلاحظ أن بعض الأسئلة جاءت واسعة النطاق، وتميل إلى الطابع الوصفي أو الاستكشافي، دون تحديد واضح لمستوى التحليل أو آليات الإجابة عنها، الأمر الذي قد يحدّ من قابليتها للمعالجة المنهجية الدقيقة. كما لا يظهر بوضوح في بعض الأسئلة الارتباط المباشر بمتغيرات الدراسة، ولا ما إذا كانت تسعى إلى الوصف، أو التحليل، أو التقييم، وهو ما قد يؤثر على وضوح المسار المنهجي وربط النتائج بكل سؤال على حدة. **ومن منظور نقدي،** نرى أن الأسئلة البحثية كانت ستستفيد من صياغة أكثر تحديدًا وإجرائية، من خلال تضيق نطاقها وربطها بشكل أوضح بأدوات البحث والمنهج المستخدم، بما يساهم في تعزيز الاتساق الداخلي بين المشكلة البحثية، والأهداف، والأسئلة، والنتائج، ويُبرز الإسهام العلمي للدراسة بصورة أدق.

الاطار النظري و المفاهيمي

أن **الإطار النظري** للدراسة بُني على مراجعة أدبيات ذات صلة بإدارة مواقع التراث، واتفاقية التراث العالمي، ومفاهيم الاستدامة والحوكمة، وهو ما يعكس اطلاعًا مناسبًا على المرجعيات الأساسية في مجال إدارة التراث. كما يُحسب للباحث اعتماده على مصادر دولية ومؤسسية أسهمت في تأطير موضوع الدراسة ضمن سياق عالمي معاصر. إلا أننا نلاحظ أن الإطار النظري جاء في معظمه وصفيًا وتجميعيًا، حيث اقتصر على عرض المفاهيم والنصوص المرجعية دون تطوير موقف تحليلي نقدي واضح أو مناقشة الفروق بين المقاربات النظرية المختلفة، الأمر الذي حدّ من عمق الإطار النظري وقدرته على توجيه التحليل بشكل منهجي.

أما **الإطار المفاهيمي**، فنلاحظ أنه لم يُعرض في صيغة نموذج مفاهيمي واضح أو مخطط يبيّن العلاقات بين المفاهيم والمتغيرات الرئيسة للدراسة، وإنما جاءت المفاهيم الأساسية مضمّنة ضمن العرض النظري العام. وقد أدى ذلك إلى غياب الربط المنهجي الواضح بين المفاهيم النظرية، والمشكلة البحثية، والأهداف، والأسئلة، وهو ما قد يؤثر على وضوح البناء المنطقي للدراسة.

ومنه نرى أنه: كان من الممكن تعزيز هذا الجانب من خلال التمييز بشكل أوضح بين الإطار النظري والإطار المفاهيمي، وتطوير نموذج مفاهيمي يوضح العلاقات بين المتغيرات الرئيسة، إلى جانب توظيف النظريات والمفاهيم بوصفها أدوات تحليلية فاعلة تُستخدم لاحقًا في تفسير النتائج، لا مجرد خلفية معرفية عامة. ومن شأن ذلك أن يعزز الاتساق الداخلي للدراسة ويرفع من قيمتها العلمية.

الدراسات السابقة و الفجوة البحثية

نلاحظ أن الدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث تناولت موضوع إدارة التراث من خلال أطر قانونية ومؤسسية متعددة، وركزت بشكل خاص على تطبيق اتفاقية التراث العالمي، ودور السياسات العامة في حماية مواقع التراث، إضافة إلى علاقتها بمفاهيم الاستدامة والحوكمة، كما ورد في تقارير اليونسكو وعدد من الدراسات الدولية ذات الصلة. إلا أننا نلاحظ أن معظم هذه الدراسات جاءت وصفية أو معيارية، واهتمت بتقييم الالتزام بالأطر القانونية أكثر من تحليل آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية أو تأثير البنى التنظيمية، مثل البيروقراطية، على كفاءة إدارة التراث. كما لم تتناول هذه الدراسات بصورة معمقة التفاعل بين الإطار القانوني والممارسات الإدارية اليومية، ولا انعكاس ذلك على مرونة إدارة المواقع التراثية. ومن هنا، تتضح الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة تحليلية تتجاوز توصيف السياسات إلى فحص الأبعاد المؤسسية والتنظيمية لإدارة التراث، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

نجد أن: الفقرة أدت وظيفتها التحليلية بوضوح، وأسهمت مباشرة في استخلاص الفجوة البحثية دون وجود قصور منهجي يستدعي التطوير.

الفرضيات

نلاحظ أن الدراسة لم تعتمد على فرضيات بحثية صريحة، وإنما ارتكزت على صياغة أسئلة بحثية بوصفها الأداة الرئيسة لتوجيه التحليل. ونرى أن هذا التوجّه يتسق مع طبيعة الدراسة، التي تنتمي إلى البحوث النوعية التحليلية ذات الطابع القانوني والمؤسسي، والتي تهدف إلى الفهم والتفسير أكثر من اختبار العلاقات السببية أو التحقق الإحصائي. كما أن اعتماد الأسئلة البحثية بدل الفرضيات ينسجم مع تركيز الدراسة على تحليل الأطر التنظيمية وآليات الإدارة، لا على قياس متغيرات كمية قابلة للاختبار.

وعليه، نرى أن غياب الفرضيات لا يُعد قصورًا منهجيًا، بل اختيارًا منهجيًا واعيًا يتلاءم مع أهداف البحث ومنهجه.

المنهج و أدوات البحث

اعتمد الباحث على منهج تحليلي نوعي ذي طابع قانوني ومؤسسي، وهو اختيار يتلاءم مع طبيعة الدراسة التي تسعى إلى فهم الأطر التنظيمية وآليات إدارة مواقع التراث أكثر من اختبار علاقات سببية قابلة للقياس الكمي. كما اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق والمستندات الرسمية، ولا سيما اتفاقية التراث العالمي وتقارير اللجان المختصة، إلى جانب مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة، بوصفها أدوات رئيسة لجمع البيانات. ونرى أن هذا المنهج وهذه الأدوات منسجمة مع الأهداف والأسئلة البحثية، وتنسجم كذلك مع الإطار النظري المعتمد، حيث تتيح فحص البعد المؤسسي والتنظيمي لإدارة التراث بصورة تحليلية معمّقة.

وفي هذا السياق، لا يُعد غياب أدوات كمية أو ميدانية قصورًا منهجيًا، بل يعكس اختيارًا واعيًا يتناسب مع طبيعة البحث ونطاقه، ويُسهّم في تحقيق الاتساق المنهجي العام للدراسة..

الإتساق المنهجي ومسار البناء البحثي

- اتبعت الدراسة مسارًا بحثيًا متدرجًا ومنظمًا، بدأ ب:
- عرض الإشكالية العامة لإدارة مواقع التراث،
 - ثم تحديد الأهداف والأسئلة البحثية، وتأطيرها ضمن إطار نظري ومفاهيمي مناسب،
 - وصولًا إلى اعتماد منهج تحليلي نوعي وأدوات بحث تتلاءم مع طبيعة الدراسة.
- ونرى أن هذا التسلسل أسهم في تحقيق قدر جيد من الاتساق المنهجي بين مكونات البحث المختلفة، حيث جاءت العلاقة بين المشكلة البحثية، والأهداف، والأسئلة، والمنهج، والنتائج علاقة متكاملة دون تعارض جوهري. كما أن دمج عرض النتائج ضمن فصل المناقشة ينسجم مع طبيعة البحث التحليلي النوعي، ويعكس فهمًا منهجيًا لطبيعة هذا النوع من الدراسات.
- وبوجه عام،** حافظ البناء البحثي على تماسكه الداخلي، وأتاح للقارئ تتبع مسار الدراسة بصورة منطقية وواضحة.

النتائج

لم تُفرد الدراسة فصلاً مستقلاً لعرض النتائج، بل قامت بدمجها ضمن فصل المناقشة، ولا سيما في الفصل السادس المعنون بـ Discussion، بدءاً من الصفحة (117)، حيث عُرضت النتائج في سياق تحليلي تفسيري مرتبط مباشرة بأسئلة البحث. ونرى أن هذا الأسلوب يتماشى مع طبيعة الدراسات التحليلية النوعية، التي لا تهدف إلى استخراج نتائج رقمية أو قابلة للتعميم الإحصائي، بل تسعى إلى بناء فهم معمق للظواهر المدروسة من خلال التفسير والتحليل المقارن. كما أسهم هذا الدمج في ربط النتائج بالإطار النظري وبالأدبيات السابقة بصورة مباشرة، إلا أنه قد يتطلب من القارئ جهداً أكبر لتتبع النتائج بصورتها المجردة.

بالشكل العام: نرى أن طريقة عرض النتائج جاءت مناسبة لطبيعة المنهج المعتمد، ولم تؤثر سلباً على وضوح المخرجات العلمية للدراسة.

نخلص إلى أن :

الدراسة اتسمت بتماسك عام في البناء البحثي واتساق منهجي مقبول بين المشكلة البحثية، والأهداف، والأسئلة، والإطارين النظري والمفاهيمي، والمنهج التحليلي النوعي المعتمد. كما عكست وعيًا بطبيعة البحث التحليلي النوعي في مجال إدارة التراث، وأسهمت في تعميق فهم الأبعاد المؤسسية والتنظيمية المرتبطة بإدارة مواقع التراث. وبوجه عام، حافظت الدراسة على قيمتها العلمية رغم بعض الملاحظات الشكلية غير المؤثرة على منطقتها الداخلي.



Thank You